الليرة التركية في الشمال السوريّ
عام على التداول

إعداد : خالد التركاوي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

دراسة
حزيران/ يونيو 2021

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة ---------- 04
أولاً: الأسعار في الشمال السوري: هل ساهمت الليرة في الاستقرار؟ ---------- 05
ثانياً: التجارة والاستثمار في الشمال السوري ---------- 16
ثالثاً: المعضلات الرئيسية التي تواجه الليرة التركية في التداول في الشمال السوري --- 20
رابعاً: أثر إلحاق الشمال السوري بالسوق التركية ---------- 22
خامساً: التوقعات على المدى المتوسط عند استمرار تطبيق الليرة التركية في التداول 26
خلاصة وتقييم ---------- 29

مقدمة

منذ مطلع 2012 بدأت الليرة السورية تشهد تقلباتٍ غير مسبوقة وانخفاضاً في القيمة يدفع للتخلي عنها للحفاظ على القيم والثروات، مما دفع العديدين -بشكل فرديّ- لتحويل أموالهم لعملات أجنبية. ومع الوقت ظهر تيار ينادي بالتخلي عن الليرة السورية.

بشكل عامّ، فإنّ تقلُّب أسعار العملة المحلية بشكل كبير يجلب معه مشاكل تؤثر في وظائف هذه العملة الرئيسية؛ كمسألة قياس القِيَم وحفظها، لذا فإن المتعاملين يلجؤون لاستخدام عملات أخرى بشكل مؤقت ريثما تستقر هذه العملة، أو يُحجمون عن القيام بعمليات تجارية كبيرة منتظرين استقرارها، فتَتَسبَّب في مشاكل على مستوى تقلُّب الأسعار ومشاكل على مستوى تخفيض التجارة والاستثمار، وبالتالي تعزيز البطالة وتقليل التوظيف.

ربما يُشكّل لبنان أحد أقرب الأمثلة على عدم الاستقرار في سعر العملة المحلية، منذ بَدْء الحرب الأهلية هناك، وتوسُّعها خلال الثمانينيات ومن ثَمّ تطوُّر الصراع في التسعينيات، شهدت الليرة اللبنانية تقلبات كبيرة في سعر الصرف، عِلاوة على انخفاض سعرها بشكل كبير، مما جعل معظم اللبنانيين يقومون بتعاملاتهم الرئيسية بالدولار الأميركي، خاصة تلك التي تتعلق بقِيَم مرتفعة، وبقيت الليرة تكافح دون أن تحوز على ثقة جميع اللبنانيين، رغم تحسُّن أدائها في النصف الثاني من التسعينيات ومطلع الألفية.

وبعد أن شهدت الليرة السورية انخفاضاً كبيراً في قيمتها حيث كاد سعر الصرف أن يتعدى 4000 ليرة سورية مقابل كل دولار، سعت الجهات المسيطرة على مناطق المعارضة السورية لإصدار قرارات رسمية بالتخلي عن الليرة السورية وبَدْء التسعير بالليرة التركية، باعتبارها مُتداوَلة لأسباب تتعلق بالجغرافيا والعلاقات السياسية الحميدة مع تركيا.

ومنذ منتصف حزيران/ يونيو 2020، بَدَا بشكل واضح أن الليرة التركية أصبحت واقعاً في الشمال السوري، فصارت معظم السلع تُقيَّم بها، كما أن معظم الرواتب أصبحت تُدفع بها كذلك، دون أن يكون هناك قرار واضح باعتماد الليرة التركية بشكل قطعيّ.

وتأتي هذه الدراسة، والتي تتزامن مع مرور عام على الاعتماد شِبه الكامل لليرة التركية في الشمال، لدراسة أثر هذه الخُطوة وتقييمها ومراجعة ما لها وما عليها بالنسبة لكل الفاعلين المَعْنيِّينَ.

اعتمدت هذه الدراسة متابعة حثيثة ودائمة عن قُرب لتطوُّرات الأسعار والقوانين والإجراءات الصادرة في الشمال السوري وبقية المناطق السورية، كما ارتكزت إلى مقابَلات وآراء بعض المطلِعين على الواقع السوري، مما ساهم في جَعْلها تقييماً عملياً لما تم ويتم وما يمكن أن يتم.

أولاً: الأسعار في الشمال السوري: هل ساهمت الليرة في الاستقرار؟

تُعَدّ المواد الغذائية هي السلع الرئيسية التي يمكن قياس انعكاس دخول الليرة التركية للتداول عليها، حيث تُشكّل النسبة الأكبر من إنفاق الأسرة؛ يتبعها المحروقات، ثم تأتي بقية الأصناف لتحتلّ نسبة صغيرة من الإنفاق الكلي، لكون جزء كبير من السوريين في الشمال يعيشون في مخيمات أو بيوت مؤقتة.

01 الخبز

يعتبر الخُبز أحد أبرز السلع اليوم في السلة الاستهلاكية في الشمال السوري، ويُعتقَد أن سعره خضع لاستقرار ملحوظ منذ دخول الليرة التركية للتداوُل وحتى اليوم (انظر الشكل رقم -1-).

مع نهاية الأسابيع الأولى من دخول الليرة التركية للتداول رسمياً، والتي شهدت تذبذباً ملحوظاً في أسعار السلع والخدمات في الشمال السوري، استقر سعر ربطة الخبز عند ليرتين تركيتين لربطة الخبز من النوع الممتاز وبحجم 8 أرغفة لكل ربطة. ولم يخضع سعر ربطة الخبز لتغيرات كبيرة في معظم المناطق، رغم الاختلاف في السعر في بعض المناطق عن بعضها الآخر أحياناً، حيث كان الثبات سِمَة عامّة. ومنذ مطلع آذار/ مارس 2021 شهد السعر ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 25٪ تقريباً.

وفي حال أردنا مقارنة خطّ سير سعر ربطة الخبز في الشمال بمثيله في مناطق النظام، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الجودة في مناطق النظام تُعَدّ أقل بمراحل من جودة الربطة في مناطق المعارضة، حيث يتكون الخبز في مناطق النظام من مزيج من قشرة القمح "النخالة" ولب القمح "النواة"، وغالباً ما لا يتم تصفية "نخل" المزيج بشكل جيد، فيجد المستهلك أوساخاً عالقة في الرغيف، ومع ربطة من نفس الحجم نستطيع أن نجد أن النظام حاول تثبيت السعر عند 100 ليرة لكل ربطة بشكل دائم وفرض التوزيع عبر البطاقة الذكية(1)، ولكن معظم الأسر اضطرت لشراء ربطة خبز أو أكثر من السوق السوداء ولمرة واحدة في الشهر على أقل تقدير، حيث وصل سعرها في السوق السوداء إلى 1000 ليرة وأحياناً تعدى ذلك، كما بلغ سعر الربطة في الأفران الخاصة وبجودة أفضل 1500 ليرة تقريباً، مما جعل السعر الوسطي للربطة يتذبذب بزيادة ملحوظة نسبتها 50٪ خاصة في نهاية 2020 وبداية 2021، بارتفاع بنسبة أكبر في الربع الأول من 2021.

وبالمُجمَل: التزمت الأفران بسعر موحد في الشمال، ولم تنشأ سوق سوداء لبيع الخبز خارجها، على عكس مناطق النظام السوري؛ حيث قلت الكميات في المنافذ الرسمية وتدنت الجودة، ونشأت سوق سوداء لبيع الربطة بسعر مرتفع، وهذا الأمر يعود بشكل أساسيّ للتسعير بالليرة التركية في الشمال، إضافة لتوافُر الطحين.

1 للمزيد راجع: أزمة الخبز تفضح التقصير الحكومي، هيومن رايتس وتش، 22-03-2021: https://bit.ly/3pMAQq2

نسبة تغير سعر ربطة الخبز في مناطق النظام والمعارضة

الشكل رقم (1)

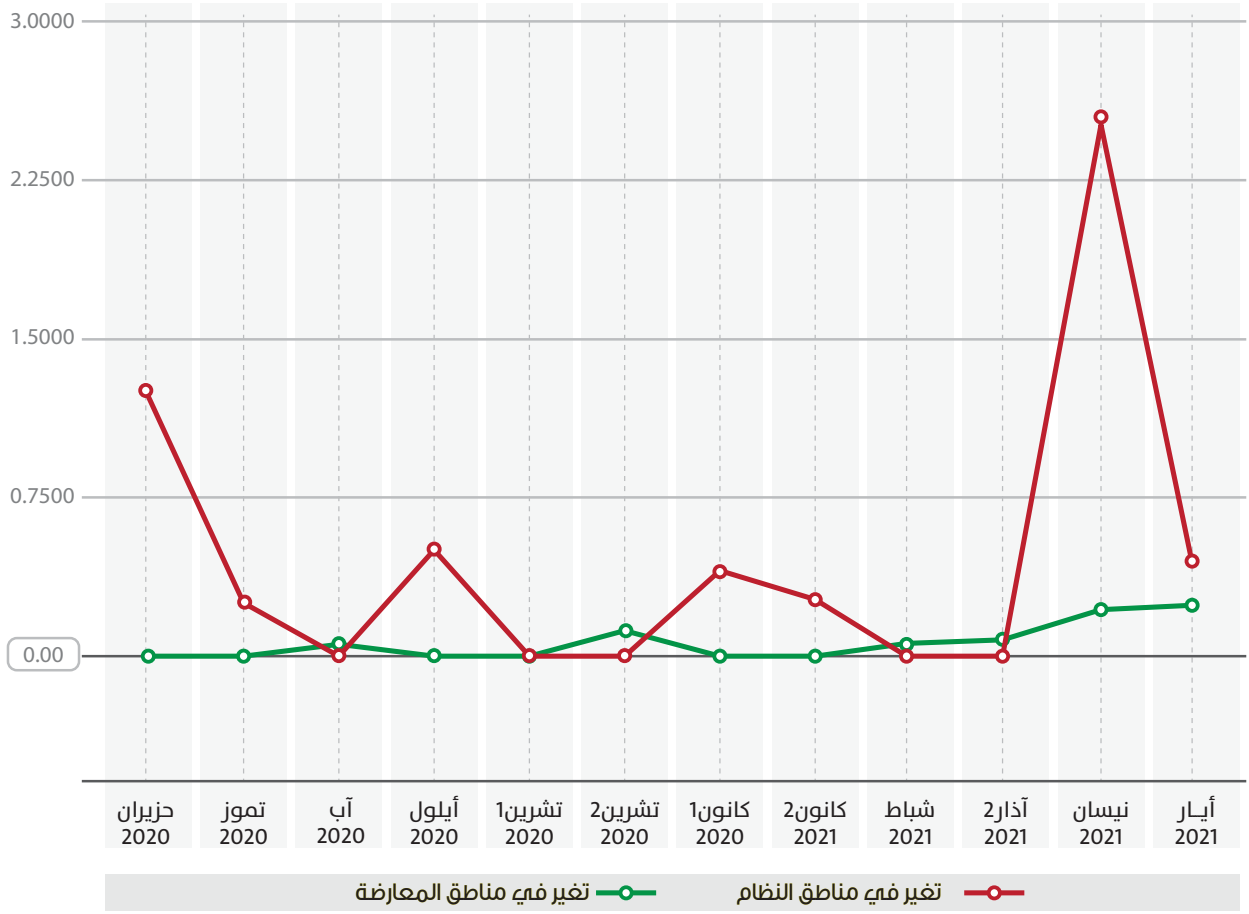

التـــاريـــخ	تغير سعر ربطة الخبز في مناطق المعارضة	تغير سعر ربطة الخبز في مناطق النظام
حزيران 2020	0	1.25
تموز 2020	0	0.25
آب 2020	0.05	0
أيلول 2020	0	0.5
تشرين الأول 2020	0	0
تشرين الثاني 2020	0.125	0
كانون الأول 2020	0	0.4
كانون الثاني 2021	0	0.26
شباط 2021	0.05	0
آذار 2021	0.08	0
نيسان 2021	0.22	2.5
أيار 2021	0.24	0.44

02 الأرز والسكر

وفي حال نظرنا إلى سلع رئيسية أخرى كالأرز والسكر -وهي سلع رئيسية في سلة الأسرة السورية- ومقارنتها بمثيلاتها في مناطق سيطرة النظام السوري نستطيع أن نلاحظ أن سعر الأرز مستقرّ تقريباً حتى شباط/فبراير 2021، ثم ارتفع بشكل ملحوظ بمقدار ضِعفين إلى ضِعفين ونصف منذ آذار/ مارس 2021 وحتى أيار/ مايو من نفس العام، وهذا قد يعود بشكل رئيسي لارتفاع أسعار السلع عالمياً.

ولكن في حال مقارنة سعر الأرز في مناطق المُعارَضة بمثيله في مناطق النظام؛ نلاحظ أن السعر في مناطق المعارضة كان أكثر استقراراً وبشكل ملحوظ، حيث استقر منذ حزيران/ يونيو 2020 وحتى آذار/ مارس 2021 بشكل ملحوظ ثم ارتفع لأسباب تتعلق بتغيُّر السعر عالمياً (انظر الشكل رقم -2-).

وفي حالة السكر فإنه من الملاحظ أن السعر في مناطق المعارضة كان أكثر استقراراً منه في مناطق النظام؛ ولكنه خضع لارتفاع ملحوظ منذ مطلع 2021 ، وهذا قد يعود بشكل رئيسي لسعر السكر العالمي كذلك (انظر الشكل رقم -3-).

التغيرات في سعر الأرز في مناطق النظام والمعارضة

الشكل رقم (2)

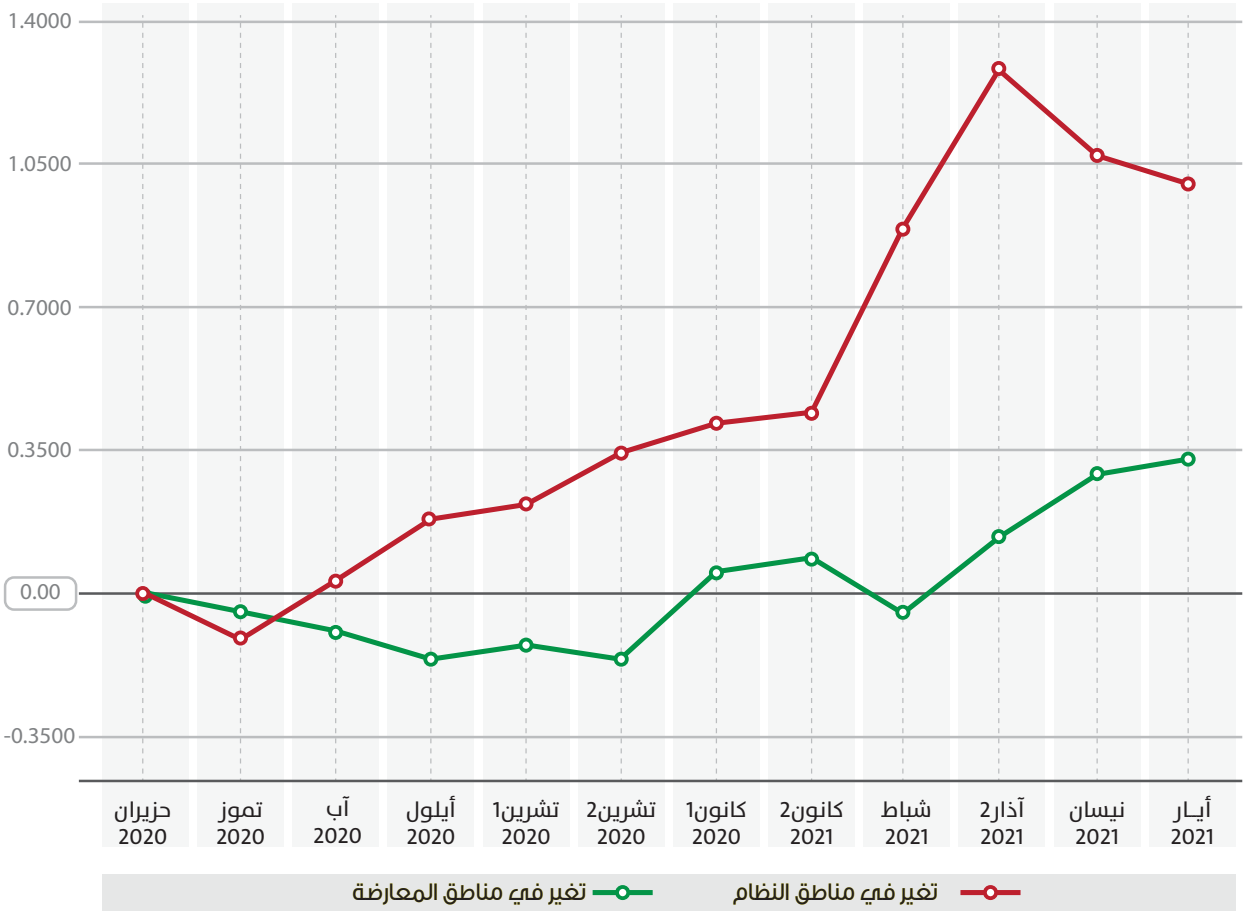

التـــاريـــخ	تغير سعر الأرز في مناطق المعارضة	تغير سعر الأرز في مناطق النظام
حزيران 2020	0.0000	0.0000
تموز 2020	-0.0455	-0.1102
آب 2020	-0.0909	0.0257
أيلول 2020	-0.1591	0.1752
تشرين الأول 2020	-0.1273	0.2171
تشرين الثاني 2020	-0.1591	0.3430
كانون الأول 2020	0.0545	0.4130
كانون الثاني 2021	0.0880	0.4410
شباط 2021	-0.0455	0.8886
آذار 2021	0.1364	1.2753
نيسان 2021	0.2909	1.0705
أيار 2021	0.3273	1.0006

التغيرات في سعر السكر في مناطق المعارضة والنظام

الشكل رقم (3)

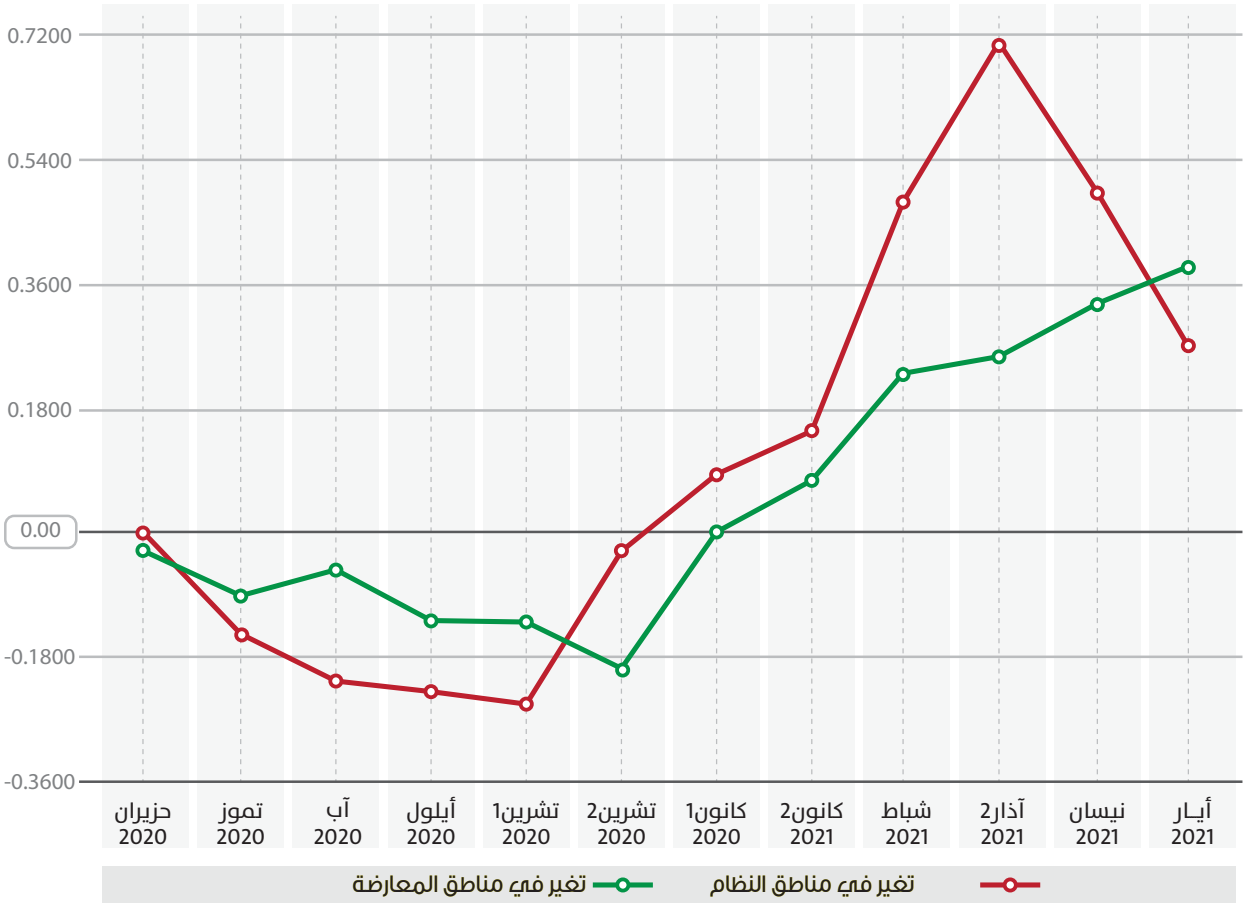

التـــاريـــخ	تغير أسعار السكر في مناطق المعارضة	تغير أسعار السكر في مناطق النظام
حزيران 2020	-0.025	0
تموز 2020	-0.0875	-0.1484
آب 2020	-0.05	-0.2045
أيلول 2020	0.125	-0.2258
تشرين الأول 2020	0.125	-0.2419
تشرين الثاني 2020	0.1875	-0.0245
كانون الأول 2020	0	0.0806
كانون الثاني 2021	0.075	0.1452
شباط 2021	0.225	0.4677
آذار 2021	0.25	0.6987
نيسان 2021	0.325	0.4839
أيار 2021	0.375	0.2581

03 الخضروات (البطاطا والبندورة نموذجاً)

خضع سعر البندورة في الشمال السوري لتذبذبات ملحوظة، مع استقرار أكبر لسعر البطاطا التي فاقت سعر مثيلها في مناطق النظام، ويعود التذبذب في سعر البندورة لكونها سلعة نادرة نسبياً في الشمال السوري، ويتراجع إنتاجها نتيجة للتحديات التي يواجهها المزارعون؛ ككلفة مكافحة الأمراض وعدم ربحيتها، وبالتالي التخلي عنها لصالح زراعة أصناف أخرى.

(انظر الشكل رقم -4-).

التغيرات في أسعار البطاطا والبندورة في مناطق النظام والمعارضة

الشكل رقم (4)

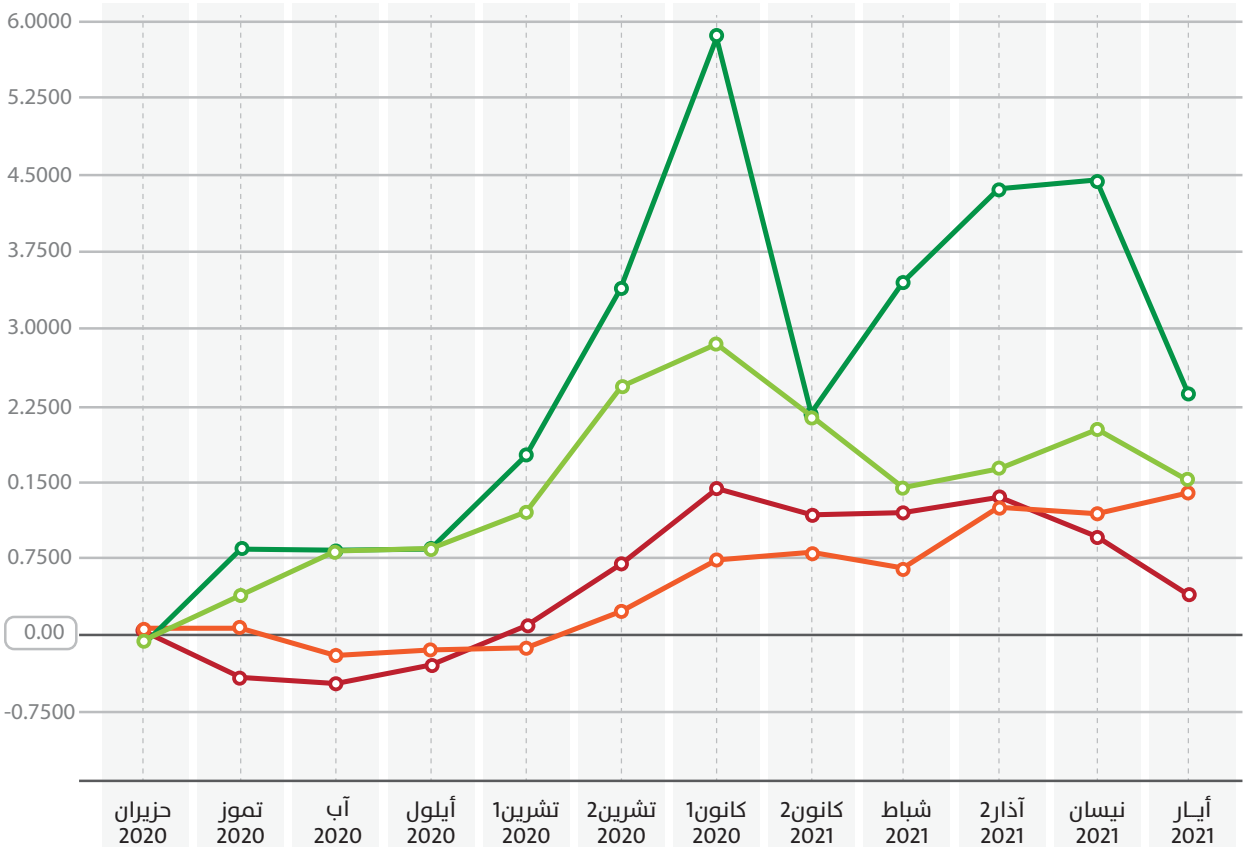

التـــاريـــخ	تغير سعر البندورة في مناطق المعارضة	تغير سعر البندورة في مناطق النظام	تغير سعر البطاطا في مناطق المعارضة	تغير سعر البطاطا في مناطق النظام
حزيران 2020	-0.0909	0.0407	-0.0909	0.0607
تموز 2020	0.8182	-0.4074	0.3636	-0.1990
آب 2020	0.8182	-0.4759	0.8182	-0.1505
أيلول 2020	0.8182	-0.3056	0.8182	-0.1214
تشرين الأول 2020	1.7273	0.0648	1.1818	0.2136
تشرين الثاني 2020	3.3636	0.6889	2.4091	0.7282
كانون الأول 2020	5.8182	1.4296	2.8636	0.7888
كانون الثاني 2021	2.1818	1.1759	2.1636	0.6675
شباط 2021	3.4545	1.1981	1.4545	1.2451
آذار 2021	4.3636	1.3444	1.6182	1.1845
نيسان 2021	4.4545	0.9741	2.0000	1.3859
أيار 2021	2.3636	0.3889	1.5000	1.1238

04 اللحوم

يُلاحَظ أن سعر اللحوم (دجاج وعجل) في مناطق سيطرة المعارضة ظلت في إطار تذبذبات مقبولة طِيلة عام سابق؛ حيث لم تتجاوز التذبذبات 20٪ من السعر حتى آذار/ مارس 2021 ثم بدأت بارتفاع أكبر، على عكس سعر اللحوم في مناطق النظام وخاصة الدجاج، الذي يُلاحَظ تذبذب سعره بشكل كبير، خاصة منذ مطلع 2021، حيث ارتفع بأكثر من 120٪. (انظر الشكل رقم -5-).

التغيرات في أسعار اللحوم بين مناطق النظام والمعارضة — الشكل رقم (5)

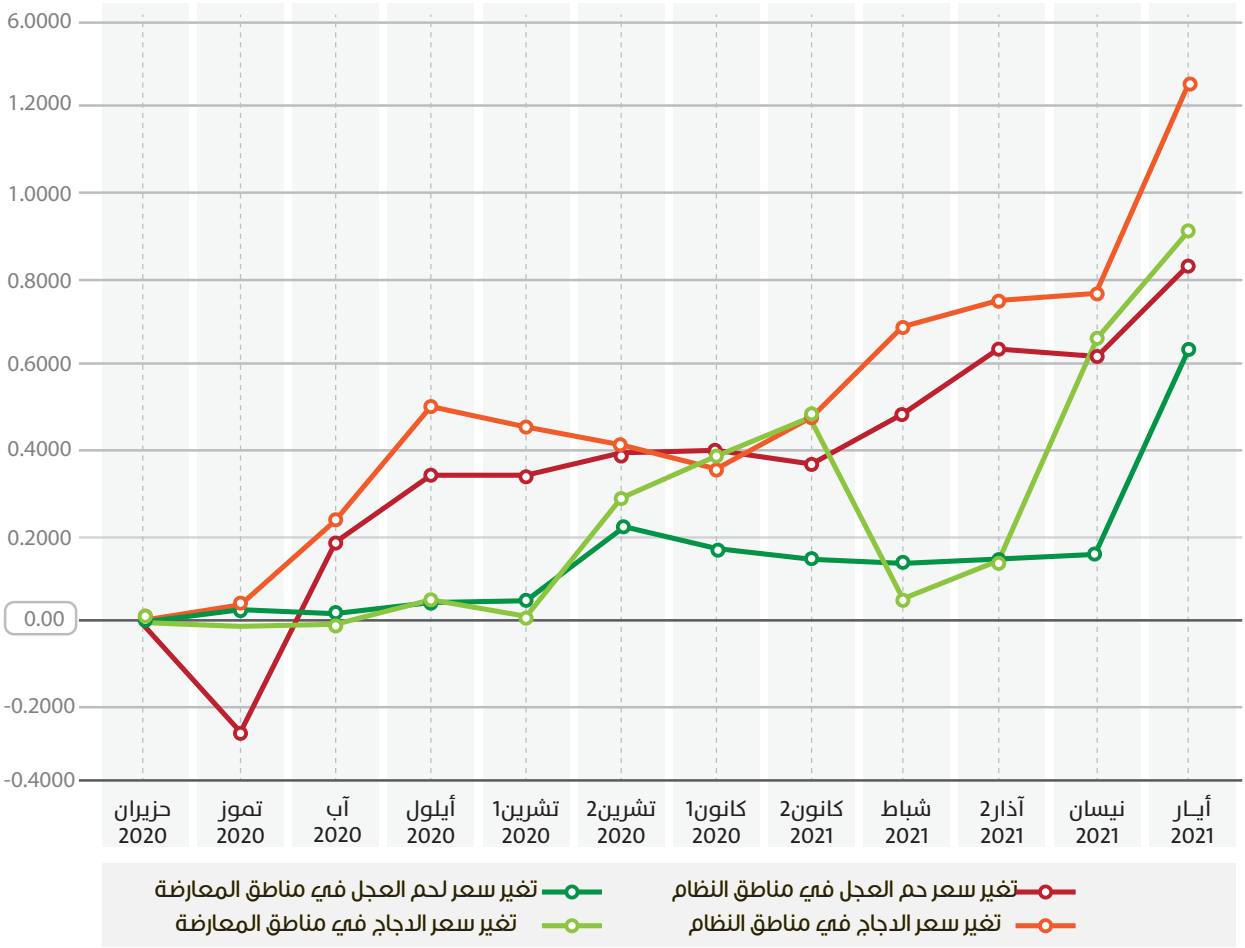

الشكل رقم (5) التغيرات في أسعار اللحوم بين مناطق النظام والمعارضة

التاريخ	تغير سعر لحم العجل في مناطق المعارضة	تغير سعر لحم العجل في مناطق النظام	تغير سعر الدجاج في مناطق المعارضة	تغير سعر الدجاج في مناطق النظام
حزيران 2020	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
تموز 2020	0.0250	-0.2548	-0.0083	0.0318
آب 2020	0.0150	0.1852	0.0000	0.2273
أيلول 2020	0.0313	0.3333	0.0417	0.4953
تشرين الأول 2020	0.0450	0.3333	0.0167	0.4486
تشرين الثاني 2020	0.2125	0.3796	0.2917	0.4019
كانون الأول 2020	0.1688	0.3981	0.3750	0.3551
كانون الثاني 2021	0.1450	0.3611	0.4667	0.4720
شباط 2021	0.1325	0.4815	0.0550	0.6822
آذار 2021	0.1415	0.6296	0.1383	0.7445
نيسان 2021	0.1500	0.6049	0.6500	0.7570
أيار 2021	0.6250	0.8148	0.9000	1.2430

05 المحروقات

يلاحظ أن المحروقات كانت مستقرة بشكل ملحوظ في مناطق سيطرة المعارضة، حيث لم تتجاوز الارتفاعات خلال عام كامل وبشكل تدريجي 50٪، فيما بدا أن سعر المحروقات في مناطق النظام خاضعة لتذبذبات بسبب سعر الصرف من جهة وبسبب رفع الدعم من جهة أخرى، وكذلك بسبب شُحّ الكميات الموجودة، وهو ما انعكس على سعر المواصلات وخدمات وسلع أخرى، خاصة في مجال الصناعة. (انظر الشكل رقم -6-)و (الشكل رقم -7-).

وبالمجمل نستطيع أن نقول إن الليرة التركية ساهمت في ضبط أسعار الخبز والمحروقات والأرز، وبنسب أقل للخضروات واللحوم، وهو ما انعكس على سلع وخدمات مرتبطة، كالإيجارات التي بدت شِبْه ثابتة تقريباً طِيلة عام سابق، وكذلك على سعر المواصلات في المنطقة وعلى بعض السلع الصناعية.

فيما نُلاحِظ أن تذبذب الليرة السورية أدّى إلى رفع الأسعار بشكل كبير وملحوظ في مناطق سيطرة النظام، وانعكس ذلك في ارتفاع حادّ في الإيجارات، وكذلك في فاتورة المواصلات والخدمات الأخرى.

تغيرات أسعار المحروقات (المازوت – البنزين) في مناطق النظام والمعارضة

الشكل رقم (6)

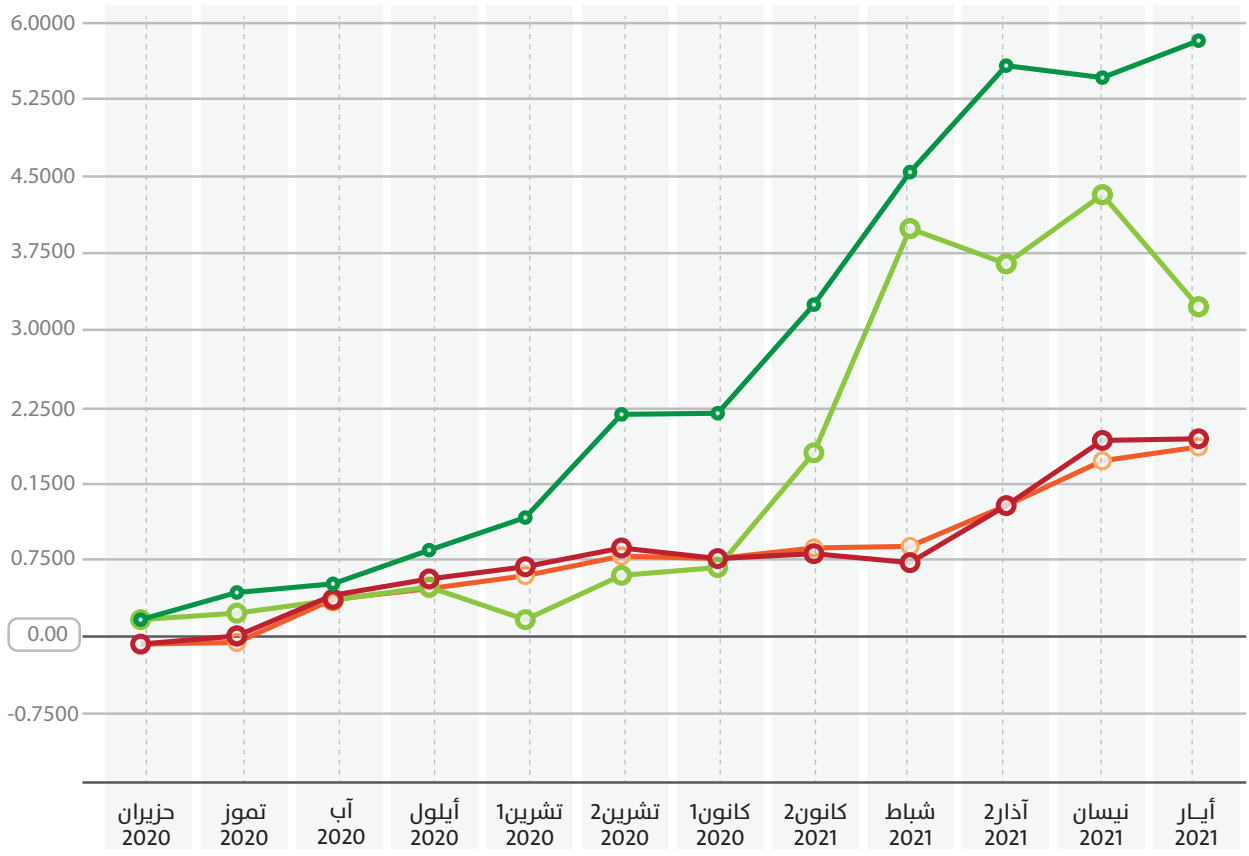

التـــاريـــخ	تغير سعر البنزين في مناطق المعارضة	تغير سعر البنزين في مناطق النظام	تغير سعر المازوت في مناطق المعارضة	تغير سعر المازوت في مناطق النظام
حزيران 2020	-0.0750	0.0000	-0.0750	0.0000
تموز 2020	-0.0500	0.0833	-0.0700	0.0200
آب 2020	0.0750	0.1100	0.0625	0.0600
أيلول 2020	0.1250	0.2133	0.0950	0.1000
تشرين الأول 2020	0.1625	0.3133	0.1350	0.0000
تشرين الثاني 2020	0.2200	0.6300	0.1950	0.1360
كانون الأول 2020	0.1875	0.6333	0.1875	0.1600
كانون الثاني 2021	0.2025	0.9667	0.2200	0.5120
شباط 2021	0.1750	1.3733	0.2250	1.2000
آذار 2021	0.3500	1.7000	0.3500	1.0920
نيسان 2021	0.5500	1.6633	0.4875	1.3040
أيار 2021	0.5550	1.7767	0.5300	0.9600

التغيرات في سعر الغاز في مناطق النظام والمعارضة

الشكل رقم 7

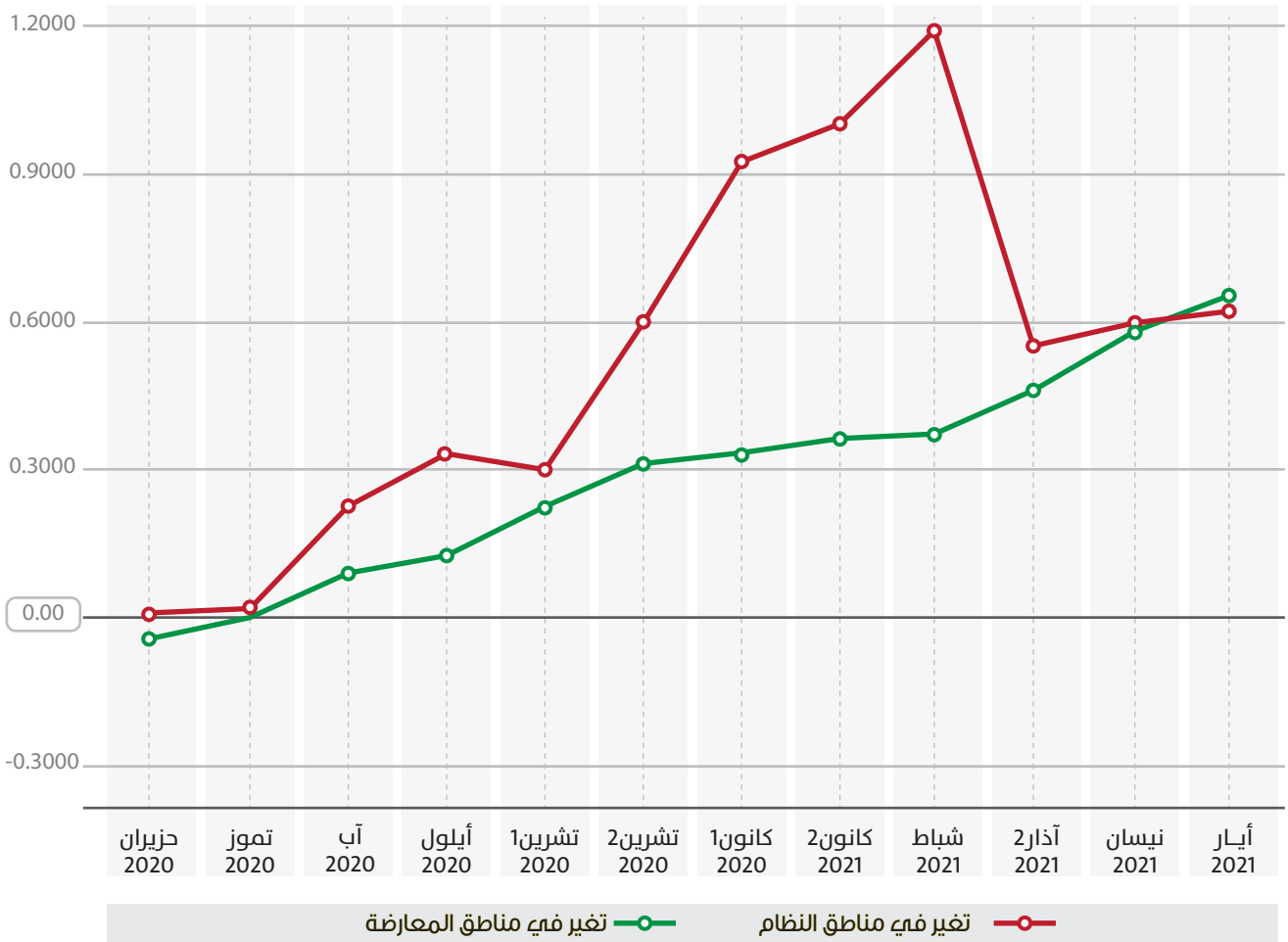

التـــاريـــخ	تغير سعر الغاز في مناطق المعارضة	تغير سعر الغاز في مناطق النظام
حزيران 2020	-0.0364	0.0000
تموز 2020	0.0000	0.0185
آب 2020	0.0909	0.2222
أيلول 2020	0.1273	0.3333
تشرين الأول 2020	0.2182	0.2963
تشرين الثاني 2020	0.3136	0.5926
كانون الأول 2020	0.3364	0.9259
كانون الثاني 2021	0.3673	1.0000
شباط 2021	0.3756	1.1852
آذار 2021	0.4665	0.5556
نيسان 2021	0.5818	0.5926
أيار 2021	0.6545	0.6296

ثانياً: التجارة والاستثمار في الشمال السوري

تُعتبَر مناطق الشمال السوري ذات تماسٍّ مباشر مع تركيا من خلال امتداد جغرافي واسع وعدد كبير من المعابر الحدودية، وقد ساهم هذا الواقع في تنشيط التجارة بشكل ملحوظ بين تركيا والشمال في السنوات الماضية، وبشكل أكبر بسبب التسعير بالليرة التركية. ونلاحظ بشكل واضح للغاية بأنه ارتفع مستوى التجارة البَيْنِيّة بين الشمال السوري وتركيا منذ مطلع شهر حزيران/ يونيو 2020 وحتى الآن، رغم أزمة كورونا، ويعود ذلك لانكشاف السوقيْنِ على بعضهما بعضاً، وسهولة فهم الأسعار والتكاليف بعد تطبيق العملة المشتركة.

ومن الملاحظ في الشكل رقم (7) أن الواردات السورية من تركيا ارتفعت بشكل ملحوظ، وأن الصادرات السورية إلى تركيا نمت في تشرين الأول/ أكتوبر إلى 25 مليون دولار، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر إلى 32 مليوناً، ثم تراجعت نسبياً في الربع الأول من عام 2021، ولكنها بالمجمل كانت أفضل من الربع الأول من 2020.

كما أن توفر السلع أصبح أكبر منذ تطبيق الليرة التركية، فمقارنةً بالليرة السورية، تُعَدّ الليرة التركية ذات قبول أكبر وقابلة للتحويل إلى عملات أجنبية بشكل أيسر من الليرة السورية، إضافة لحجم السوق التركية الكبير وتوافُر السلع فيه بأسعار مقبولة، وهي عوامل ساهمت في تأمين معظم السلع والخدمات في الشمال السوري.

ومن الملاحظ أن التجارة الإلكترونية أصبحت متوافرةً في الشمال السوري عَبْر مواقع تركية، حيث يتم الشراء مباشرة من هذه المواقع وتوصيل الطلبات إلى الشمال عَبْر مؤسسة "بي تي تي" التركية التي فتحت فروعاً لها في الشمال. أي أننا نلاحظ أن السوق في الشمال السوري أصبحت سوقاً مفتوحة على السوق التركية بشكل واضح.

الشكل رقم (7)
تطور التجارة بين سورية وتركيا خلال عام ونصف (مليون دولار)[2]

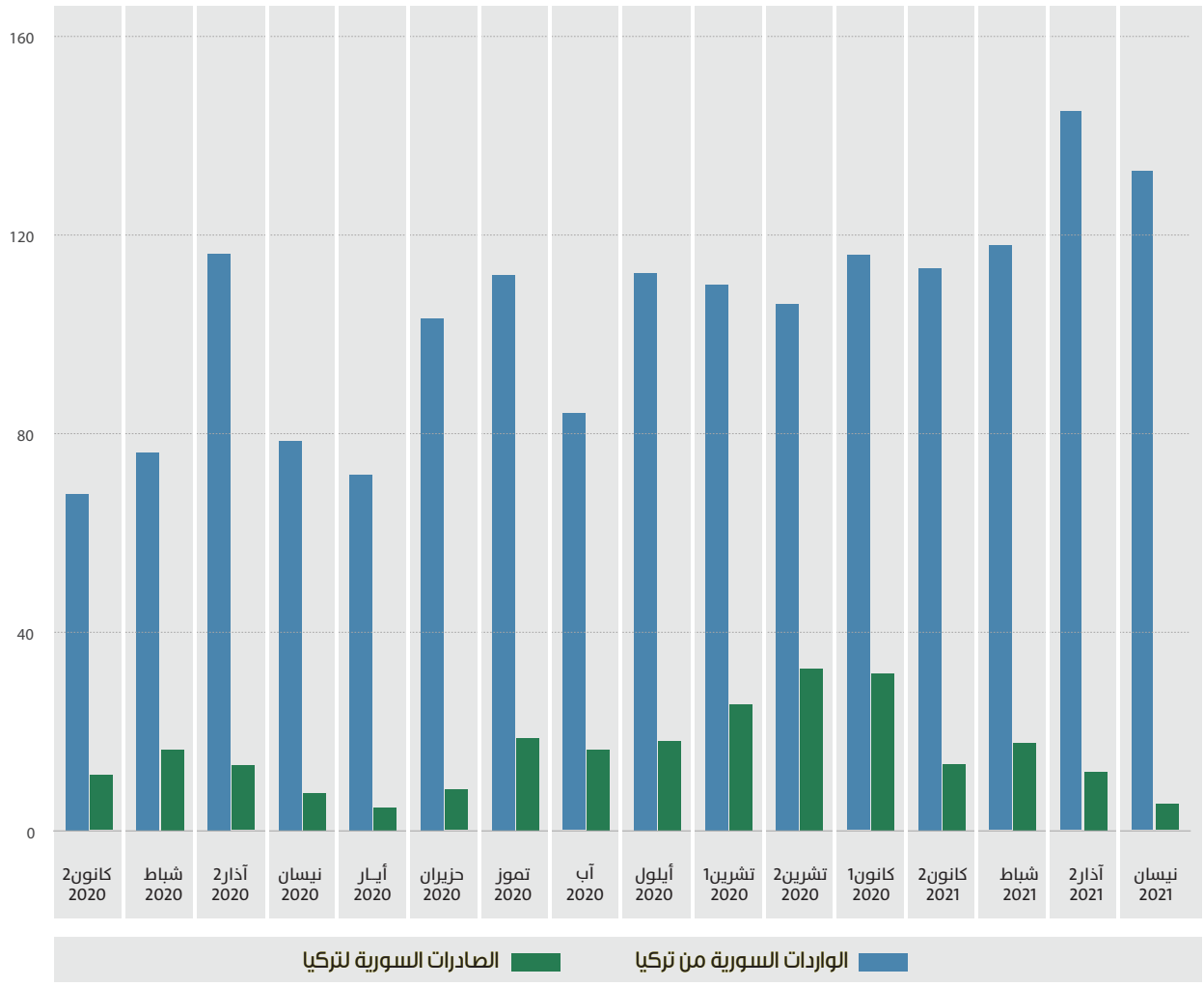

2 بيانات هيئة الإحصاء التركية، قاعدة بيانات التجارة الخارجية: https://bit.ly/3gjm9Yr

كما يُلاحَظ أن عدداً من الشركات التي تدفقت للشمال السوري بدافع من استخدام الليرة التركية التي بسَّطت إنشاء المشاريع وسهَّلت إقامتها، يمكن ذكرها في المجموعات التالية:

استثمارات الكهرباء في الشمال

منذ عام 2017 وحتى مطلع 2021 تم توقيع ستة عقود مع المجالس المحلية في شمال سورية من أجل إيصال الكهرباء إليهم، ولكن فعلياً دخلت الكهرباء إلى مدينة "أعزاز" مع نهاية 2019، وكانت الجباية تتم بالليرة التركية، ثم مع دخولها منتصف 2020 للباب تمت الجبايات بالليرة التركية أيضاً، وهكذا توسعت نحو مناطق أخرى؛ لتدخل منذ مطلع 2021 إلى مناطق مختلفة في ريف إدلب ومدينة إدلب نفسها([3])، والتي يتوقع أن يكتمل إمدادها خلال عام 2021.

ويُلاحَظ أن "الكيلو-واط الساعي" يُباع بحوالَيْ 80 إلى 90 قرشاً تركياً، وهو أعلى من سعر الكهرباء في تركيا بقليل، وهو أعلى بكثير من سعر "الكيلو-واط" في مناطق سيطرة النظام، ولكن الخدمة في الشمال السوري تُعَدّ أفضل من حيث عدد الساعات وإمكانيات تعديل الاشتراك وتطويره بما يتناسب مع الاحتياجات.

الإنشاءات والبناء

من المُلاحَظ أن هناك توسُّعاً واضحاً في مجال البناء منذ مطلع حزيران/ يونيو بشكل أكثر وضوحاً، حيث نجد أن المقارنة في مجال العَقَار أتت في نطاق مقارنة الكُلَف على طرفَيْ الحدود، فبناء منزل من 100 متر مربَّع في منطقة حيوية كالدانا أو سرمدا قد يُكلف 100 ألف ليرة تركية بالمتوسط([4])، ولكن لن يستطيع الشخص التملك في القرى أو المدن التركية القريبة من الحدود السورية بهذا المبلغ، وقد يحتاج إلى ضعفه على أقل تقدير في مناطق مثل "أعزاز" أو "سرمدا" أو حتى "جرابلس"، وهناك حديث عن شركات تركية ستبدأ قريباً بتنفيذ مدن سكنية صغيرة كمشروع ضاحية "قباسين"، ولكن بالمُجمَل فإن الإنشاءات بدأت من خلال شركات سورية.

ويلاحظ انتشار مشاريع المنازل والأبنية بشكل ملحوظ شهرياً. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة حول عمليات البناء، ولكن على أرض الواقع هناك مشاهدات واضحة تجاه توسُّع هذه الأعمال في مختلف المناطق الحدودية، باستثناء "عفرين" وبعض المناطق المحيطة بها.

---

3 بعد انقطاع لسنوات.. تفاصيل عودة الكهرباء إلى إدلب، الجزيرة نت، 24-05-2021: https://bit.ly/3gigCQC

4 لقاء مع المهندس عبد السلام سويد، مشرف على إنشاء مشروع عقاري في أحد مناطق الشمال السوري، أجراه الباحث لأغراض البحث، 2 حزيران/يونيو 2021.

المناطق والمدن الصناعية

تأتي فكرة المنطقة أو المدينة الصناعية لتقديم تسهيلات أمنية بالدرجة الرئيسية، وكذلك خدمات وتسهيلات تتعلق بالاستيراد والتصدير والحركة التجارية للصناعيين. ومن المُلاحَظ أن عدة مدن بدأت تروج لأعمالها في كل من "الباب" و"جرابلس" و"الراعي" و"أعزاز".

وفي حالة مدينة "الراعي"، فيتوقع أن 700 منشأة صغيرة الحجم اكتتبت على المقاسم فيها(5)، كما بدأت مدينة "أعزاز" الصناعية -وهي مخصصة للمشاريع المتوسطة– باستقبال طلبات الاكتتاب، وسجلت فعلياً تقدماً منذ مطلع 2021 بشكل مقبول، فيما لا تزال المدينة الصناعية في الباب تعاني من ضعف الإقبال لأسباب مختلفة.

الشركات التركية والأجنبية

هناك اليوم 16 شركة تركية مسجلة في مدينة "الراعي" بشكل رسمي(6)، إضافة لعشرات المنظمات الإنسانية التي تقدم خدمات بسيطة لأصحاب المشاريع الأسرية والمشاريع المجهرية في عموم المنطقة. ويجري الحديث اليوم عن ترخيص شركة اتصالات أمريكية مموَّلة من سوريين في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن مع هذا لا تزال أعداد وأحجام الشركات الأجنبية صغيرة وأقل من أن يتم ذكرها، ولكن مجرد دخولها يعطي إشارات مُطَمْئِنَة في جوانب الاستثمار وتشجيعه. ولا يتوقع أن هذه المشاريع ستتعامل بالليرة السورية بالتأكيد.

5 لقاء مع وزير الاقتصاد في الحكومة السورية المؤقتة عبد الحكيم المصري، أجراه الباحث لأغراض البحث، 25 أيار/مايو 2021.

6 الحدود مفتوحة أمامها... شركات تركية تنشط في الشمال السوري، موقع الحرة، 07-12-2020: https://arbne.ws/3fXLFCA

ثالثاً: المعضلات الرئيسية التي تواجه الليرة التركية في التداول في الشمال السوري

01 تقلب الليرة التركية والسعي نحو استقرار الأسعار في الشمال السوري

خلال عام من تداوُل الليرة التركية رسمياً في الشمال السوري خضعت الليرة لتذبذبات مُقلِقة ساهمت في رفع أسعار السلع وتعثُّر الاستثمار وتطوير التجارة، كما شكَّكت في قناعات السكان في الشمال السوري تجاه تبنيها والحفاظ على أرباح التجار عَبْرها (انظر الشكل رقم -8-).

تطور سعر الليرة التركية منذ بدء تطبيقها رسمياً[7] — الشكل رقم (8)

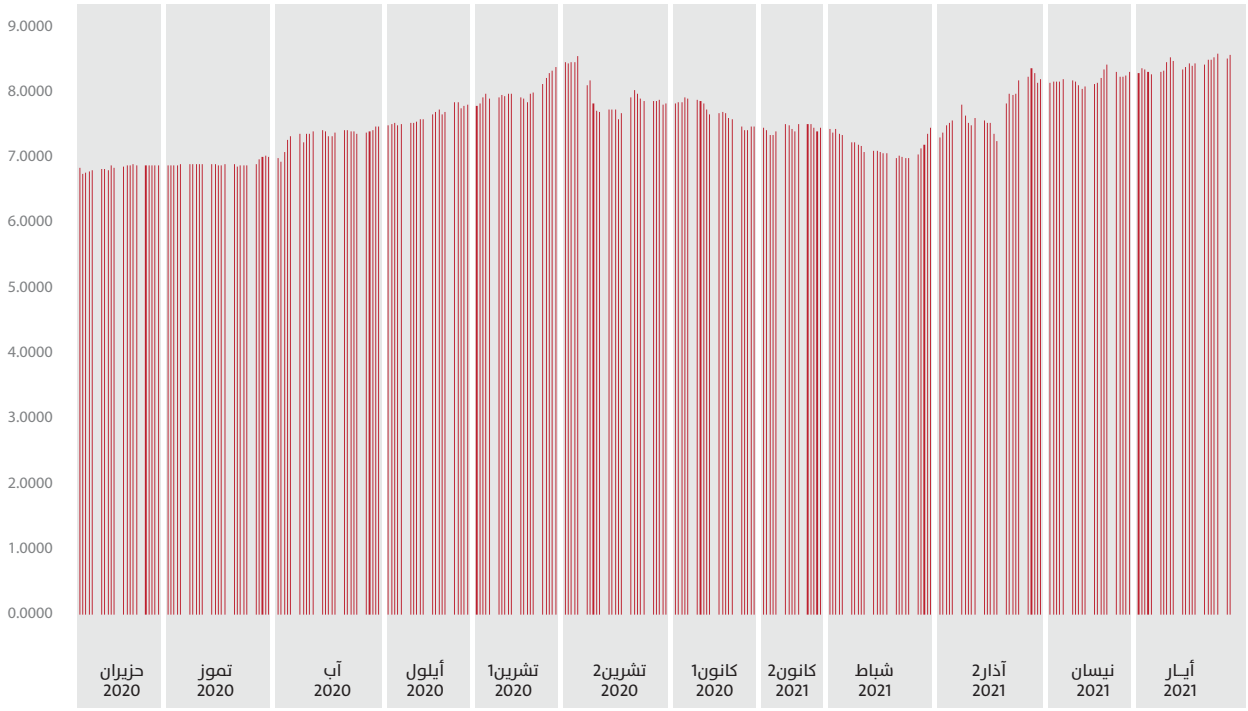

7 تم إعداد الشكل بالاستناد إلى البيانات الرسمية المنشورة عبر موقع المصرف المركزي التركي حول سعر الليرة.

مع مطلع حزيران/ يونيو 2020، كان سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار قرابة 6,8 ليرة تركية لكل دولار، وارتفع حتى 7 ليرات لكل دولار بعد حوالَيْ شهرين فقط، ثم وصل الدولار إلى 8,5 ليرة في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2020، ثم عادت الليرة للتحسن بشكل ملحوظ لتختم عام 2020 عند حوالَيْ 7,4 ليرة لكل دولار، واستمرت في التحسن مع نهاية شباط/ فبراير 2021، ومع مطلع حزيران/ يونيو 2021 نجد أنها عادت للانخفاض لتصل إلى أكثر من 8,5 ليرة تركية لكل دولار.

ساهمت تقلبات الليرة التركية في تذبذب الأسعار في الشمال السوري، خاصة أسعار المحروقات التي كانت تتغير بتغيُّر سعر الصرف بشكل ملحوظ، كما ساهمت هذه التقلبات في تغيُّر أسعار السلع الغذائية والألبسة، وربما تُساهم مستقبلاً في رفع سعر خدمات الكهرباء، وهو عكس المأمول من التحول إلى الليرة التركية، أي استقرار الأسعار.

ورغم أن الانخفاض الحاصل في الليرة التركية لا يُقارَن بالانخفاض والتذبذب الذي تشهده الليرة السورية، إلا أنه يؤدي عملياً إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في الشمال السوري، وإن كان بشكل أفضل من الحالة في مناطق سيطرة النظام.

02 الليرة السورية في مواجهة الليرة التركية

رغم أن التحول نحو الليرة التركية حصل رسمياً قبل عام، إلا أنه على أرض الواقع لا تزال الليرة السورية موجودة في التداول، فالموظفون في مؤسسات النظام السوري والمتعاملون مع مناطق النظام السوري وكذلك المضاربون بالعملات لديهم كميات كبيرة من الليرة السورية، هذا الأمر يجعل الليرة السورية موجودة في التداول، بما يؤدي لتعقيد عمليات الحساب أحياناً، ويولّد مساحة للخسارة عند التحويل، كما أن أجور العمال أحياناً يتم فرضها بالسورية وليس التركية.

وبالتالي فإنّ الشمال السوري يُعاني من مشكلة تسعير بعض السلع بسعرين، مع وجود فروقات ناتجة عن سعر الصرف المتقلب بشكل يومي. وعمليات التصريف لا تصبّ غالباً في صالح المستهلِك العادي، بل غالباً ما تذهب للتجار أو مكاتب الصِّرافة، وهي فُروقات ذات وزن في نطاق زمنيّ شهريّ وتؤثر في ميزانية المستهلِك.

هذه المشكلة لا تزال موجودة حتى اليوم، ويُعتقَد أن تأمين جهة مركزية تضبط وتقوم بمتابعة عمليات التسعير للأجور والخدمات وكذلك السلع سيساعد في التغلب على هذا التحدي.

رابعاً: أثر إلحاق الشمال السوري بالسوق التركية

مع تطبيق الليرة التركية تم إلحاق الشمال السوري فعلياً بالسوق التركية، حيث أصبح الشمال مفتوحاً على تركيا بشكل كامل، مع قيود جمركية خفيفة، وبالكاد يمكن رَسْم حدود السوقيْنِ.
ولكي نفهم أكثر ما حصل من الناحية الاقتصادية في هذا الجانب بالذات، فعلينا بداية أن نضع أهم الخصائص التي توافرت في الشمال السوري والمترافقة مع دخوله للسوق التركية:

1. كتلة سكانية كبيرة نسبياً:

يبلغ عدد سكان الشمال السوري المُسيطَر عليه من قِبل المعارضة حوالي أربعة ملايين نسمة(8)، وهو عدد يفوق عدد سكان قبرص التركية بعشر مرات على أقل تقدير، كما يساوي عدد سكان العاصمة التركية أنقرة تقريباً(9)، كما أن المنطقة نفسها مفتوحة على منطقتين أُخريَيْنِ هما شمال شرقي سورية التي تحوي قرابة 3 ملايين نسمة ومناطق النظام التي يفوق عدد سكانها 9 ملايين نسمة.

2.دخل منخفض وقوة شرائيّة ضعيفة

ورغم هذا العدد من السكان؛ فإن الدخل المنخفض للسكان في هذه المناطق يُعَدّ مشكلة تقلّل من فاعلية هؤلاء، حيث يُتوقَّع أن الدخل الشهري للأسرة السورية في الشمال السوري هو 600 ليرة تركية(10) وبعض السكان ما زال يتقاضى موارده بالليرة السورية الآخِذة بالتآكل من حيث القيمة، مما يجعل قدرته الشرائية أقل يوماً بعد آخر. وعلى الجانب الآخر من الحدود في تركيا، نجد أن الحد الأدنى للأجور يفوق 2800 ليرة تركية، أي أننا أمام قوة شرائية ضعيفة في الشمال السوري مقارنة بمثيلاتها في تركيا.

3. سعر السلع غير متناسب مع المنطقة

هذا يجعل السعر غير متناسب مع مناطق الشمال السوري الفقيرة، فعند التسعير بالليرة والانفتاح على السوق التركي الحاصل بشكل أكثر وضوحاً في السنة الماضية فإن سعر السلع في تركيا لا يتساوى مع القدرات في الشمال السوري، فمثلاً لو أخذنا سعر ربطة الخبز في إدلب سنجد أنه وصل إلى 2,5 ليرة تركية لكل ربطة، وهو ما يعادل 1000 ليرة سورية تقريباً،

---

8 التحول السكاني في سورية، مركز جسور للدراسات، 25-03-2021: https://bit.ly/39clN23

9 للمزيد حول التوزع السكاني للسكان في تركيا راجع: السكان في تركيا، وقائع الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 11-09-2020: https://bit.ly/3pPNjtd

10 تم تقدير هذا الرقم بالاستناد إلى معرفة عملية مع نقاشات حول الأمر مع مطلعين ، كما تم التقدير مع الأخذ بعين الاعتبار الخدمات الأخرى المقدمة للأسر بما في ذلك الخدمات الإغاثية والإنسانية وخدمات الطبابة والتعليم.

أي أن الأسرة في هذه المناطق ستصرف ما يصل إلى 150 ليرة تركية شهرياً على الخبز فقط، في حال استهلكت ربطتين يومياً، وهو ما يشكل الجزء الأكبر من دخلها، وهو ما سيحدّ من قدرتها على التوجه نحو سلع أخرى، وسيضعف من قدرات الأفراد على شراء بقية السلع والخدمات، كما نجد أن سعر كيلو البرغل وسعر كيلو اللبن يساوي 5 ليرات تركية في معظم مناطق الشمال السوري لكل منهما، وهذا يجعل الأسعار وإن كانت عند مثيلاتها في تركيا أو حتى أقل بقليل، إلا أنها لا تتناسب مع دَخْل الأُسَر في الشمال السوري.

4. سعر مستقرّ نسبياً

وهي نقطة توسعنا في شرحها أعلاه، وبالمُلخَّص نستطيع أن نقول إننا أمام ميزة حصل عليها الشمال السوري من استخدام الليرة التركية، وهي ميزة استقرار الأسعار النسبي التي ساهمت في التخطيط للأعمال التجارية وشجعت ونشطت حركة الاستثمار.

5. قيود جمركية في الحد الأدنى

رغم وُجود معابر بين تركيا وسورية، إلا أن القيود الجمركية على استيراد السلع من تركيا تكاد تكون غير موجودة وفي حدودها الدنيا، أما في حالة التصدير فالقيود الجمركية موجودة وتقتصر على إدخال سلع محددة وبالتفاوض مع الطرف التركي الذي يتقبل دخول مزيد من السلع في حال رأى في ذلك مصلحة للطرفين.

6. الانكشاف على تجار ذَوِي قُدّرات أكبر

فالتاجر التركي وكذلك السوري في تركيا لديه قُدُرات مالية أوسع وعلاقات تجارية أكبر من التاجر في الشمال السوري، واستخدام العملة التركية فتح المجال للتنافُس من جديد ليجعل تُجّار الشمال السوري أقل قدرة على الصمود في وجه المنافسة الجديدة مما يحتم خروج بعضهم من الأسواق في وقت لاحق.

ويوضح الجدول رقم -1- المكاسب والآثار السلبية الإجمالية لتبني الليرة التركية في الشمال السوري.

الجدول رقم (1)

الآثار الإيجابية والسلبية للانفتاح على السوق التركية[11]

السوق التركية

الأثر الإيجابي

- ارتفاع عدد المستهلكين بأربعة ملايين نسمة على أقل تقدير.
- دخول أي سلعة يرغب بها التاجر التركي.
- إمكانية تحقيق أرباح غير عادية من مناطق شمال سورية بالاستفادة من أجور عمال رخيصة وعناصر إنتاج رخيصة نسبياً.

الأثر السلبي

- قوة شرائية ضعيفة للمستهلك الجديد، بما يدفع نحو أسعار أقل، وبالتالي أرباحاً أقل.

السوق السورية

الأثر الإيجابي

- بوابة لدخول السلع التركية نحو بقية المناطق بما فيها شمال شرق سورية ومناطق النظام.
- استقرار الأسعار والابتعاد عن التذبذب والارتفاع المستمر وغير المتوقع.
- إمكانية جذب استثمارات أكبر.
- إمكانية الحصول على المنتج التركي بالجملة أو المفرق من قبل المستهلكين ودون زيادات سعرية عن سعره الأصلي.

الأثر السلبي

- صعوبة تصريف السلعة التركية في مناطق النظام وقسد لأسباب سياسية.
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل لا يتساوى مع مستوى الدخل في الشمال السوري
- تقييد السلع المرغوب بتصديرها
- الانكشاف على تجار ومستثمرين أجانب برؤوس أموال ضخمة وخروج تجار سوريين من السوق
- صعوبة إنتاج منتج محلي منافس للمنتج التركي.

11 الجدول من إعداد الباحث

الشكل رقم (9)

تمثيل ارتفاع السعر بعد تطبيق دخول الليرة التركية للتداول

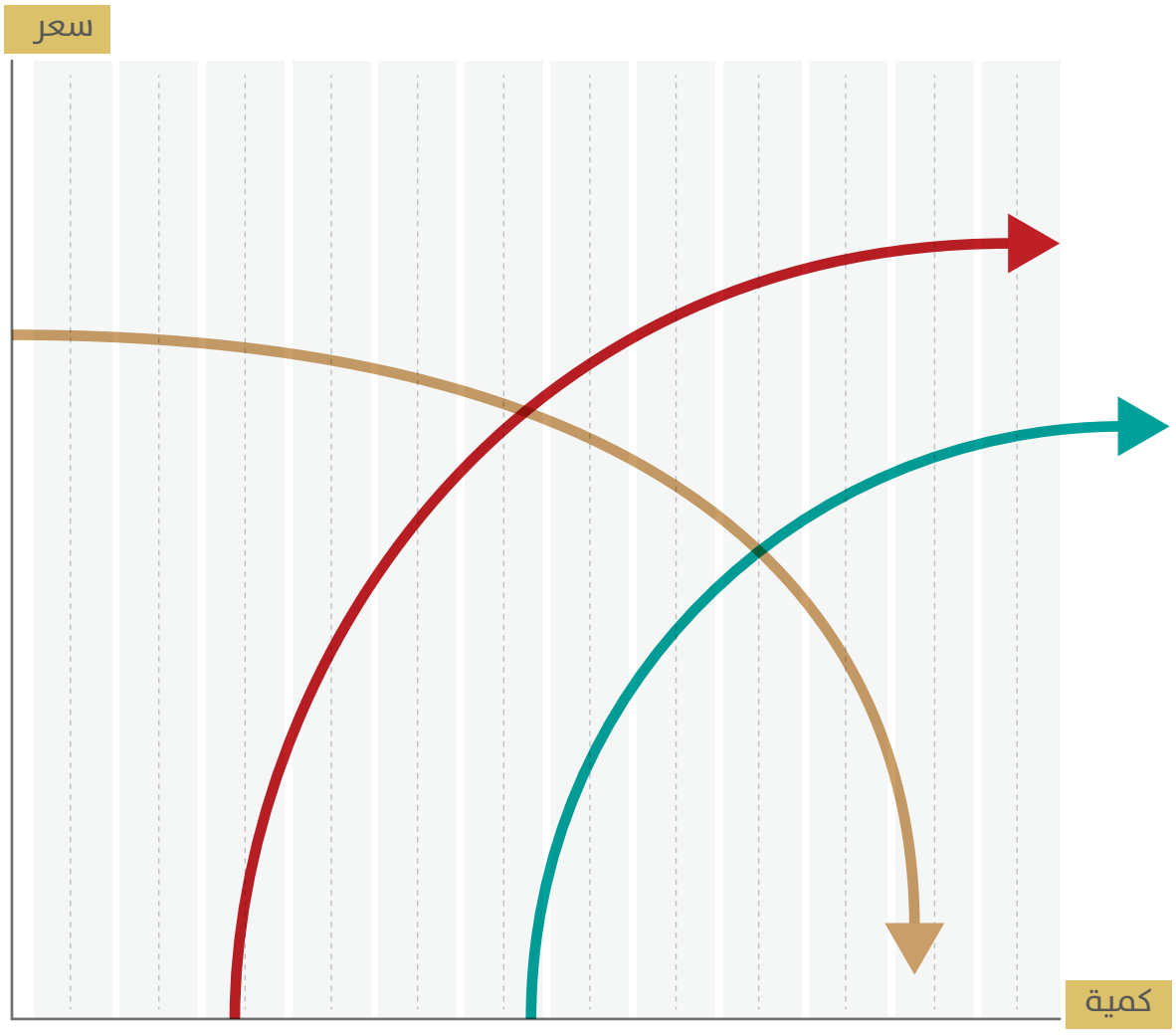

خامساً: التوقعات على المدى المتوسط عند استمرار تطبيق الليرة التركية في التداول

نستطيع في هذه الحالة رصد مجموعة من الآثار الإيجابية وأخرى سلبية عِلاوة على ما تمَّ ذكره أعلاه، ففي حالة المدى المتوسط والبعيد يمكن أن نلحظ ما يلي:

01 احتمالية خروج منتجين وتجار سوريين من الشمال السوري مقابل دخول تجار ومنتجين سوريين

كانوا في الخارج أو حتى أتراك، حيث يتوقع أن يصعب التنافس على الصغار مما يضغط على البعض نحو الخروج من السوق.

02 السلع العامة:

يتم إطلاق مصطلح السلع العامة على كل السلع والخدمات التي تقدمها الدولة عادة، والسلع العامة هي دالّة الرفاهية للدولة، ففي حين تتم المقارنة بين بلد وآخر، فالمقارنة عادة ما تجري على ما تقدمه الحكومات من سلع عامة؛ وهي بالتالي تحكم على رَفَاهِ المجتمع.

هنا نستطيع أن نلحظ أن دخول الكهرباء التركية إلى السوق السورية هو بداية انْزِيَاح وتوسُّع السلع العامة التركية نحو الشمال السوري، حيث إن مزيداً من السلع متوقع أن تدخل للأسواق، ومن أبرز السلع المتوقع دخولها للسوق السورية في الشمال:

- **الأمن والقضاء:**

وهي سلع تتعلق بالدولة وسيادتها على الأراضي، وفي الحالة الراهنة فإن مَن يطبق الأمن هم عناصر الشرطة في الجيش السوري الوطني وجهاز قضائي في طَوْر التشكُّل، ولكن في حال السماح لشركات أمن خاصة، وكذلك في حالة ضغط تركيا لحماية منتجيها وسلعها فإن الأمن والقضاء يُتوقَّع أن يتحسن على المدى المتوسط من خلال تدريب أو توافُق أو حتى تنفيذ مباشر من القوات التركية الموجودة في الشمال السوري.

- **الطِّبابة والتعليم:**

وهي سلع عامة آخِذة بالتوسع في الشمال السوري، وقد دخلت بالفعل بعض السلع المحاكية لمثيلاتها التركية سواء من خلال الأطباء الأتراك والكوادر الفنية التركية أو من خلال الأطباء السوريين الذين اقتبسوا المنهج التركي في العلاج والطِّبابة من خلال الآلة والجهاز والنموذج الإداري، ومثل ذلك التعليم الذي تديره تركيا بشكل غير مباشر في الوقت الراهن، ويتوقع أن يخضع لتحسين أكبر في الفترة المقبلة وفعلياً بدَا أن عدد الطلاب الجامعيين يزداد وكذلك مستوى التعليم والتخصصات المتاحة.

• الاتصالات والمُواصَلات:

في الوضع الراهن فإن تغذية الإنترنت وكذلك شبكة الهاتف تأتي عَبْر تركيا بدرجة رئيسية وبجودة اتصال توازي تلك التي في تركيا وتنتشر في معظم الشمال السوري الخاضع لسيطرة المعارضة، وهذا الأمر قابل للتوسع في الفترة المقبلة، مع تحسُّن عمليات الدفع وانكشاف السوق السورية أكثر على مثيلتها التركية، كما أن قطاع النقل يُعَدّ واحداً من أسوأ القطاعات اليوم في الشمال، ولكن قابليته للتطوير تبدو ممكنة؛ بالاعتماد على النموذج التركي الذي يعطي الطرق لمؤسسات خاصة للاستفادة منها بأشكال مختلفة وهو نموذج يتوقع تطبيقه في الفترة المقبلة، مما يحسن الطريق وأسلوب النقل، وكذلك تزويد السيارات بالمحروقات.

• أسلوب الحَوْكَمة:

حيث إن الأسلوب المتبع حالياً متعلق بشكل أو بآخر بالشكل التركي المتَّبَع، والذي يعتمد على بلديات تدير مناطق صغيرة وتتبع لبلديات أكبر، وهو نموذج مفيد في الحالة السورية ليس فقط في الشمال السوري، ولكن ربما في عموم مناطق سورية خاصة بعد الفترة السابقة التي شهدتها المناطق السورية من النزاعات.

ورغم أن هذه السلع عادة لا ترتبط بالعملة في ذهن المستهلِك العادي، فهي سلع تقدمها الدولة له مجاناً في أغلب الأوقات إلا أن هذه السلع ترتبط بموازنة مقوَّمة بعملة معينة، ووجود عملة مستقرة في التداول سيعين الجهة المشرفة من جهة على وضع هذه الموازنة وإمكانية تقدير مواردها ومصاريفها ومن جهة أخرى فإن تقويم هذه الميزانية بالليرة التركية سيجعلها منفتحة على السوق التركية التي يمكن أن تقدم هذه السلعة كأي سلعة أخرى بكل تأكيد.

السلع العامة المتوقع تدفقها للسوق السورية في المدى المتوسط والبعيد — الشكل رقم (10)

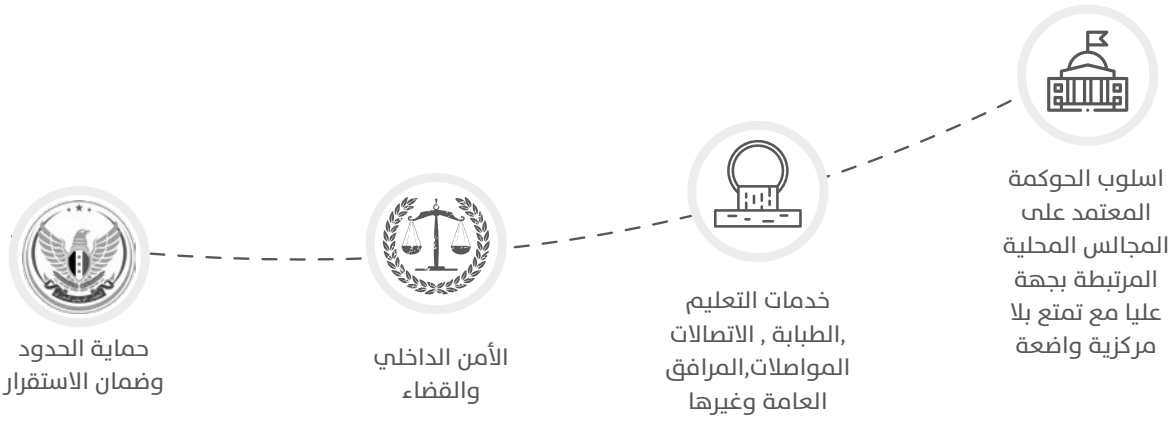

03 العلاقات مع الأطراف الفاعلة في سورية:

يتمثل تطبيق الليرة التركية بإجراء حالة من التمايز مع الأطراف الفاعلة في سورية، حيث إن النظام السوري قطع معظم الخدمات عن الشمال السوري بما في ذلك الخدمات الرئيسية، وخرجت فعلياً هذه المناطق من موازنته الإدارية، باستثناء رواتب بعض العاملين والمتقاعدين.
كما أن العلاقة مع "قسد" تأتي في نطاق بيع وشراء بعض السلع والخدمات التي تصبّ أحياناً نتيجتها بيد "قسد"، وقد بدَا واضحاً أن تركيا غير راضية عن عمليات شراء المحروقات من "قسد". وستساهم الليرة التركية في ضبط هذه العلاقات مع النظام من جهة وقوات "قسد" من جهة أخرى في المستقبل من خلال قبول هذه الأطراف بتداولها والتعامل بها والدفع عَبْرها، إن هم احتاجوا للسلع الرئيسية الموجودة في الشمال السوري.

04 وفورات الحجم:

عَبْر توسُّع السوق في شمال سورية من خلال انفتاحها على السوق التركية، فإن الإنتاج على الحدود سيضمن للمُنتِج الاستفادة من وُفُورات الحجم المُتأتّية من خدمات خارجية لا يبذل الكثير من الجهد للحصول عليها، كما يستطيع أن ينتج ليس فقط للسوق السورية وإنما للسوق التركية، وحالة صناعة الأحذية واحدة من الأمثلة التي يمكن ذكرها حالياً، حيث نجح المنتِج السوري في ريف حلب بتصدير الأحذية لتركيا، وليس فقط بيعها في السوق السورية(12)، وهي مسألة يتم تطويرها من خلال تقدير الكُلَف بالليرة والتسعير بالليرة وإنتاج كميات أكبر بالاستفادة من الانفتاح على السوق وقبض الثمن بسهولة ويسر وتحويله لدفع المستحقات.

12 مقابلة مع وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة عبد الحكيم المصري، أجراها الباحث لغرض البحث، 30- 05-2021.

خلاصة وتقييم

نستطيع أن نقيّم التجربة خلال عام كامل من التداول الرسمي وَفْق النقاط الآتية:

- ساهم دخول الليرة التركية للتداول والتسعير عبرها باستقرار نسبي لمعظم السلع والخدمات في الشمال السوري الخاضع لسيطرة المعارضة، ورغم أن الأسعار شهدت تذبذبات ملحوظة مرتبطة بسعر صرف الليرة التركية نفسها، والتي لم تكن مستقرة كلياً، إلا أن هذه التذبذبات بقيت مقبولة جداً، مقارنة بتذبذبات الليرة السورية التي كانت تفرض واقعاً مختلفاً في مناطق سيطرة النظام السوري.

- رغم ظروف انتشار وباء "كوفيد-19" في عام 2020، إلا أن تحسُّناً في التجارة ظهر جلياً بين تركيا والشمال السوري، حيث ارتفعت قيمة المستورَدات والصادرات بين المنطقتين بشكل واضح منذ حزيران/ يونيو 2020 وحتى أيار/ مايو 2021.

- بدأ دخول مستثمرين جُدد واضحاً في الشمال السوري، حيث ارتفعت نسبة إشغال المدن الصناعية؛ وشهد قطاع البناء والعَقَارات نمواً واضحاً، كما بدأت شركات تركيا بالعمل في تأمين خدمات عامة غير مسبوقة كالكهرباء التي أصبحت متوفِّرة في معظم مناطق الشمال السوري.

- لا يزال التسعير بالليرة التركية ودخولها في التداول يواجه تحدِّيات ترقى لمستوى مُعضِلات تحتاج إلى حلّ، وأبرزها وجود الليرة السورية بجانب التركية في التداوُل، وما يسببه مقارنة الأسعار وقضايا التصريف، وتذبذب الليرة التركية التي تم الاستعانة بها من أجل خلق نوع من الاستقرار، إضافة إلى عدم وجود جهة مركزية تنظم القضايا المتعلقة بالتسعير والتجارة.

- من الملاحَظ أن الليرة التركية ساهمت بشكل واضح في الانفتاح على السوق التركية فأصبح الشمال السوري جزءاً من سوق أوسع؛ ولكن هذا الأمر له آثار سلبية تتعلق بعدم قدرة كثير من التجار والمستثمرين السوريين على المنافسة في مواجهة تجار الطرف الآخر من السوريين والأتراك، والدخل المنخفض للسكان الذي يمنعهم من الاستفادة من مزايا الانفتاح على هذه السوق، إضافة إلى عدم التمتع بموقف تفاوضيّ قويّ للتجار السوريين من أجل الذهاب بسلعهم أبعد من الشمال السوري.

- وعلى المدى المتوسط والبعيد ربما نشهد دخولاً لمزيد من المستثمرين وتعزيزاً للتجارة، وكذلك تطوُّر الخدمات (العامة/الحكومية) من خلال الاستفادة من السوق التركية إضافة إلى التمتع بموقف أقوى أثناء التعامل مع الأطراف السورية الأخرى كالنظام السوري و"قسد".

الليرة التركية في الشمال السوريّ
عام على التداول

إعداد:

خالد التركاوي

باحث في مركز جسور للدراسات

تصميم واخراج

BEYOND CREATIVE.AGENCY

www.jusoor.co